

## السلفيون في سورية (1/2)

مهاجر عتيق العبدالله

30 أبريل 2016



سورية تقرأ القرآن في المسجد الأموي في دمشق (أغسطس 2015/أ.ف.ب.)

الخط

خرجت سورية من فترة حكم صليوبي عثماني مدينة، دام قروناً طويلة، وقد سيطر النزوع الصوفي والأشعري على ثقافتها الدينية والاجتماعية، بقيت المذاهب السنية الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبل) وبمقتضى ما عداها من مذاهب واجتهادات، ويتميزه والسجامة مع السلطة السياسية القائمة، بعض النظر عن مدى شرعيتها وطبيعتها هذه الشرعية، شرعية ليعلم أن شرعية تغلب قائم على تبادل المصالح والخدمات، وقد أطلق عليه باحثون وصفت "الإسلام الشامي"، تسمية إلى بلاد الشام، بحدودها الجغرافية المعروفة، على الإسلام المشيخي الظاهري الذي يكتفي من الدين بالمعابدات والمعاملات.

أدى انتشار أفكار الإصلاح وتنقية الدين من الخوالب والقشور والبذع التي أطلقها محمد بن عبد الوهاب وجمال الدين الأفغاني وتلاميذه من محمد عبده إلى محمد رشيد رضا إلى وصولها إلى بلاد الشام، وتلقاها جمال الدين القلبي (1866 - 1916) الذي دشن التوجه السلفي في بلاد الشام، بدعوته إلى إصلاح المعابدات والمساجد (كان أتباع المذاهب الأربعة لا يصلون معاً في صلاة جماعة بل لكل مذهب صلاته ومشايخه)، واعتماد الإسلام النقي أساساً جامعاً وموحداً للمسلمين، والتمسك

من الخلاف الفقهي والمذهبي، نجح الشيخ القاسمي في بث أفكار عمده ورواه، وأضاف اجتهاده الخاص، باعتباره أداة بحث وإصلاح شامل للأمة، واستلّط واستلّط للأمة كثيراً مثل محمد بهجة البيطار (1894 - 1976) ولحمد مظهر العظمة

٥

الإسلامي، والتي أصدرت مجله بالاسم نفسه، ورأس تحرير مجلتها منذ تأسيسها عام 1933. غير أن الدعوة السلفية لم تجتج في اختراق المجتمع الشامي، الصقلي والمسيحي بأزاء المشايخ الثقليديين، اختراقاً في العمق، وبلي تأثيرها علقصراً على فئة من متعلمي المناهج الحديثة وبعض صائقي الطبقة الوسطى المدينية. وقد لصب ظهور حركة "الإخوان المسلمين" وانتشارها في سورية، ونجاحها في استقطاب التشكلات الإسلامية الناشئة، دوراً كبيراً في تراجع ظاهرة السلفية تياراً قائماً بذاته، في ضوء كون الحركة، وفق توصيف مؤسسها حسن البنا، دعوة سلفية، ما أفلد السلفية ميزر الوجود المستقل، وكوزها قوة سياسية منظمة، لها جاذبية للصتملين.

عادت السلفية إلى الظهور في ثوب جديد، ومسمى جديد، السلفية العلمية (النظرية) على يد عالمي الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني (1914-1999) الذي تعلم على محمد بهجة البيطار، وأخذ عن الشيخ محمد رشيد رضا التوجه السلفي وعلم الحديث، بصنابعه ومفادته التي كان يندرجها في مجلة المنار؛ والشيخ عبد القادر أرناؤوط (1928-2004) الذي تأثر بكتابات ابن القيم، لتلمذ ابن توصية وأخذ عنه التوجه السلفي. وقد تكلّم على الشيخ الألباني الشيخ محمد عبد غياصي، خير الدين وأنلي، الشيخ علي خشان، الشيخ عدنان العرعور، الشيخ محمد جميل زينو، الشيخ عبد الرحمن عبد الصمد، ومحمود مهدي الإستانبولي؛ ومن الذين استفادوا من الشيخ وتأثروا بصنابعه زهير الشاويش وعصام السطار، والشيخ الدكتور عبد الرحمن الباتي.

"لعب ظهور حركة "الإخوان المسلمين" وانتشارها في سورية، ونجاحها في استقطاب التشكلات الإسلامية الناشئة، دوراً كبيراً في تراجع ظاهرة السلفية تياراً قائماً بذاته، في ضوء كون الحركة وشرق توصيف مؤسسها حسن البنا، دعوة سلفية"

بقي حضور السلفية ودورها محدوداً، فقد حازها المشايخ، واتهموا دعايتها بـ"الوهابية" و"الطلال"، كما حدثت سيطرة تيار الإخوان المسلمين على المشهد الديني والسياسي من فرص انتشارها، على الرغم من ردها بالصويدة والأصوار من خلال طلاب العلم الشرعي من الصائقي، وخصوصاً الجزائريين الذي جاءوا لتلقي العلم الشرعي في سورية، في معهد الزهراء الشرعي تحديداً، لكن هذا الرفض بقي ضمن حلقات الدرس وأطروحة العلمية.

سعت السلفية العلمية/النظرية إلى إحياء الكتاب والسنة والتمسك بمرجعيتها، ومعارضة البدع والانحرافات الفقهية والفكرية والصنعية. قال الشيخ عبد القادر أرناؤوط في مسألة التزام الإنسان مذهباً معيناً: "في المسألة تفصيل؛ فبالنسبة للعامة لا مذهب له، ومذهبه هو مذهب مفتيه، فالزامه بمذهب يكون أمراً طبيعياً. وطالب العلم الذي في أول أمره لا يستطيع أن يميز بين الأقوال الصحيحة والضعيفة، فهو يعمل ضمن ما يسمح من شيخه، أمّا بالنسبة لطالب العلم المتمكن الذي درى الفقه الصقار، وعرف دليل كل إمام من الأئمة، فإنه، عندئذ، يستطيع أن يميز بين القول الصحيح والضعيف. وأرى أنه في هذه الحالة لا يحق له أن يكون مقلداً، كما وعملت، السلفية العلمية/النظرية، على تصويب ما تعتبره انحرافات في سلوك المسلمين وأفكارهم، استناداً إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولم تقيّ مشروفاً سياسياً، حتى إن بعض شيوخها رأى في الأحزاب السياسية بدعة معاصرة ينبغي الحذر منها وعدم الانسحاب إليها.

استفادت السلفية، في العقود الأخيرة من الصالة السورية في دول الخليج بمامة والسعودية بخاصة، وكسبت أعضاء ومؤيدين، حيث معظم العاملين من أوساط متوسطة الثقافة أو شعبية ضميعة الثقافة، إن لم تكن محدومتها. لذا، جعلها عملاً في الطيخ واحتكاكها الطويل بالخليجيين تتفاعل مع الممارسات الدينية العقلجية التي تنتمي إلى السلفية الوهابية والمحافظة وتفقدها، وهذا يفرض توسع المذ السلفي، إبان الثورة في الأرياف بشكل خاص، وتفاعل سكان الريف السريع مع كتاب السلفية الجهادية وأتباعها، ناهيك عن الدور الكبير لأمال السوامي، حوث شجعت معالع

طائلة إلى المجموعات السلفية، ساعدتها في تطوير أوضاعها وتأمين احتياجات أعضائها واستمالة المواطنين بتوفير متطلباتهم اليومية من غذاء وماء ودواء ووسائل تدفئة.

١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

©

السياسي والاجتماعي والتماعي، بدأت بإطلاق محاولات اقتصادية؛ فتح الأسواق والسماح بالاستيراد والتصدير، وقد سمحت في البداية في كسب تأييد التجار والصناعيين (معظمهم من السنة) الذين ضرتهم عهد "يسار" البعث (أو من كانوا يُعرفون بالشباطيين، كونهم قاموا بالقلاب عسكري على رفاقهم في الحزب يوم 23 شباط/فبراير 1966)، وتم منحهم فرساً لتوسيع نشاطهم التجاري والصناعي، قبل أن تذهب إلى إقامة شراكة بينهم وبين رجالات النظام، خصوصاً طباط المخابرات، يدفع التجار نسبة من أرباحهم مقابل منحهم حق احتكار أصناف معينة، إن غير الاستيراد أو التصنيع أو استيراد إنتاج شركات القطاع العام بطرق ملتوية واحتكار توزيعها في الأسواق. كما فتحت أبواب التوظيف في الوظيفة العامة وتثبيت العاملين المؤقتين، تاهلك عن دعم المواد الغذائية والوقود، تلت ذلك مرحلة افتتاح سياسي داخلي، بإشراك أحزاب سياسية في الحكومة وتشكيل ما عُرف بـ "الجبهة الوطنية التقدمية" التي ضمت أحزاباً قومية (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، حركة الوحدة بين الاشتراكيين، حركة الاشتراكيين العرب...) واليسارية (الحزب الشيوعي السوري)، وانفتاح عربي بالتحول في مشروع الاتحاد الثلاثي مع مصر وليبيا، قبل أن يصبح ربيعاً بالتحاق السودان به.

"بقيت الدعوة السلفية خارج الصراع السياسي، على خلفية الاختفاء بلقشر الفكر السلفي في المجتمع وظفيرة الإسلام من الشوائب والقشور التي علفت به بفعل البدع الحديثة، والعمل على تصحيح عقيدة المواطنين وممارساتهم الدينية"

أرد حافظ الأسد من إعادة صياغة المشهد الاقتصادي والسياسي الداخلي، وحشر الهوة التي أحدثتها سياسات النظام السابق المتشددة مع الدول العربية، إقامة إجماع حوله، لسد ثغرة الشرعية التي يعاني منها، كونه صمد إلى سدة الحكم في انقلاب عسكري من جهة، ومن جهة ثانية التنظيمية على كسب أذول (كونه علوياً في مجتمع منظم من السنة) عبر تحقيق إنجازات تحسن الأوضاع المعيشية والخدمات للمواطنين، تعود إلى تقيلهم قيادته اليلاد، وغض الطرف عن كونه من أقلية مذهبية. غير أن شهر العسل بين حافظ الأسد والقوى السياسية لم يمتد طويلاً، حيث كشفت السياسات القائمة على التمييز بين المواطنين، وإعادة صياغة الهرم الاجتماعي والإداري من خلال تهريب قيادات على خلفية مذهبية، ووضع اليد على الدورة الاقتصادية، وزرع الشقاق في المجتمع، وتخويف الأقليات واستدراجها إلى تحالف غير مقدس هدفه تكريس النظام وتثبيت دعائمه، وذلك كله كشف عن مخاطر جمة.

انفجرت أولى الأزمات، على خلفية صياغة دستور دائم للبلاد 1973، حيث تحفظ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي على المادة الثامنة: "حزب البعث قائد في المجتمع والدولة"، ما قاده إلى الخروج من الجبهة، بينما استنفر الإسلاميون (الإخوان والسلفية والصالحين) على المواد المختلفة بـ "دين رئيس الجمهورية" ودور الشريعة الإسلامية في التشريع.

أطلق الخلاف صراعاً مكتوماً بين النظام وقوى سياسية متعددة على خلفيات متعددة: الإسلام ودوره، الشراكة السياسية وصنع القرار الوطني، التعامل الاجتماعي والموقف من حقوق الطبقات الفقيرة، وقد استخدم النظام أساليب وسائل مركبة لتسويق مبادئه، وتكريس قيادة حافظ الأسد، عبر ربط كل إنجازات والإيجانيات بشخصه، لكسب قلوب المواطنين واحتواء أي نقد سياسي، تبدأ من مخاطبة الطفولة (نشير هنا إلى كتاب للأطفال كتبه عادل أبو شنب، وطبعته مؤسسة طلائع اليمث ووزعته على المدارس، يضع حافظ الأسد في مصاف الأنبياء بالحديث عن عجائب كونية حدثت عند ولادته)، ولا تنتهي عند توظيف الدين، مروراً بتزخيم دور الاتحادات والنقابات، من تشكيل طلائع البعث والشبيبة والزام الطلاب والمسكر بالانتماء للحزب الحاكم، وصولاً إلى إلزام الاتحادات والنقابات بالدفاع عن مبادئ الثورة (المادة الثالثة من النظام الداخلي لكل الاتحادات



والثقافات، بالإضافة إلى برنامج دعائي شامل لتسويق الرئيس متديغا؛ غير حضور صلوات الجمعة والأعياد واحتفال عيدى المولد النبوي ورأس السنة الهجرية؛ وثياري الخطباء على إصباح صفات الإيمان والانتماء لبيت النبي عليه الصلاة والسلام (خاطبه مروان شيخو مراراً في خطبته)؛ أما أين خطبته الرسمية، فكانت في المسجد الكبير في دمشق، في 15/1/1982، في احتفال رسمي.

٧

يوصف في الرسمي قائم على طعنه أولى الأمر؛ الشبول بحكم التصليب؛ والشورى فمجمعة ونهبت ضارمة؛ والرئيس ظل الله على الأرض؛ والصلاة وراء كل يزر وفاجر؛ والاعتماد على جهود علماء دين ودعاة، مثل مفتي الجمهورية السابق، الشيخ أحمد كفتارو؛ ومروان شيخو الذي تصلح الخطابة في المساجد التي يرتادها رئيس النظام حافظ الأسد، وعدنان شيخو الذي تخصص بتقديم البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون، الذكائرة محمد سمير ورمضان البوطي، صهيب الشامي، محمد حبش وآخرين، وتوظيف ذلك كله في لرويج النظام ورئيسه، وتغطية مواقفه وسياساته شرعياً (لذكر هذا فتوى البوطي بخصوص التفاوض مع إسرائيل).

“وحدت السلطة في المواجهة التي دارت مع حركة الإخوان المسلمين (1976-1982) فرصة التخلص من الجماعات الإسلامية المستقلة، وإغلاق فضاء العمل الإسلامي الدعوي على الموالين من المشايخ”

في المقابل، سمحت حركة الإخوان المسلمين إلى الإمساك بورقة الإسلام، عبر تأليب المواطنين على النظام، واستثمار نقطة ضعفه الرئيسية، كون رئيس النظام علوياً، وعمله على علو الدولة، يوضع الطوائف في المناصب الحيوية، وخصوصاً أجهزة المخابرات والجيش، وفتح البلاد أمام المد الشيعي الذي لقوه السفارة الإيرانية، ولم يندج تكتيك “الإخوان” في محاصرة النظام وعزله، وهذا أثار خلافاً داخل الحركة حول الأسلوب المناسب لمواجهة النظام، وبرز لجان يدعو إلى استخدام القوة يستله مروان حديد وعبد الستار الزعيم وعدنان عقل، متحهم الخلاف حول مواد الدستور تبريراً عقائدياً لممارسة العنف، حيث دعوا إلى الجهاد ضد السلطة “الكافرة” باعتباره فرض عين، وشكلوا “الطلبة المقاتلة” عام 1975، والتي بدأت بالاختيلات على أسس طائفي، وزاد من دقة الأوضاع إعلان عدنان عقل، بعد مجزرة مدرسة المدممية 16/6/1979، عن حركته باسم “الطلبة المقاتلة للإخوان المسلمين”، في محاولة منه لجز الحركة إلى ما أسماه “الجهاد”.

وبقيت الدعوة السلفية خارج الصراع السياسي، على خلفية الاكتفاء بنشر الفكر السلفي في المجتمع ولتقية الإسلام من الشوائب والفشور التي غلفت به بفعل اليدع المحدث، والعمل على تصحيح عقيدة المواطنين وممارساتهم الدينية، كان تركيزها على الدروس والمحاضرات وتحفيق كتب التراث التي تعكس الموقف السلفي، وتأليف كتب ملغية جديدة بلغة صاعدة، وإيجاد شبكة علاقات تربط بين أيتاء التيار السلفي في عموم البلاد.

وجدت السلطة في المواجهة التي دارت مع حركة الإخوان المسلمين (1976-1982) فرصة للتخلص من الجماعات الإسلامية المستقلة، وإغلاق فضاء العمل الإسلامي الدعوي على الموالين من المشايخ (كفتارو، البوطي، حبش) والجماعات الدعوية (القيسيات والتبليغ والدعوة والأحمدية) والمعاهد التي تدرّس الفقه التقليدي (معهد التور/ كفتارو ومعهد الفتح/ قرفور) والتطبيقات الدينية المستقلة، وضرب تمهيراتهم وتجلياتهم، ومنها الدعوة السلفية، فأبعدت الشيخ ناصر الدين الألباني إلى الأردن عام 1980 بعد أن زجت به في السجن (8 أشهر في سجن الحسكة)، وصنعت الشيخ عبد القادر أوناووط من القيام بأي نشاط ديني أو دعوي، وزجت بأعداد كبيرة من شيوخها في السجون.



علي العبدالله

## مقالات أخرى

المخاض السوري و"ممروجة" مؤتمر الحوار الوطني

05 مارس 2025

المخاض السوري وسيزيف الخردى

19 فبراير 2025

قرارات مؤتمر النصر السوري... نقطة نظام

05 فبراير 2025

المخاض السوري... شعب أخيل وظلي

23 يناير 2025

المتابعة

## الأكثر تفاعلا



إبراهيم غنّون

سورية في الحافة إلى تصحيح المسار

11 مارس 2025

احسان أبو حامد

السوري المسمي بالشذوذ... ما هو المبدأ؟

11 مارس 2025





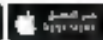
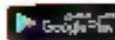
 د.عبد الكريم هي.علاء الدين.أحمد.السائق.السوري ١١ مارس 2025	
 ١١ مارس 2025	
 محمد طهوي المهري.وقايح.عن.الاسر.هي.أحمد.السائق.السوري ١١ مارس 2025	
 أحمد سعداوي لغز.أو.ب.السائق.السوري.عن.أحمد.السائق.السوري ١١ مارس 2025	



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

البريد الإلكتروني



# المعمل الدولي

فصاحة | للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

5 10 X 6

13 مارس 2025



دمار في مناطق سكنية في مجبلة في الساحل السوري بعد اشتباكات (16/3/2025 الأناضول)

⊕ الخط ⊖

شهدت مناطق الساحل السوري أحداث عنف طائفية دامية خلال الفترة 6 - 10 مارس/ آذار 2025، في أعقاب مواجهات عسكرية بين فلول من نظام الرئيس السابق بشار الأسد وقوات الأمن التابعة للإدارة السورية الجديدة، أسفرت عن سقوط مئات القتلى من المدنيين، وقد يكون العدد تجاوز الألاف، والعشرات في صفوف قوات الأمن العام، وكذلك من المتميزين المحسوبين على النظام السابق. تمت هذه الأحداث نقطة تحول، ويقرر اتجاهها سلوك القوى السياسية الفاعلة في سورية، ولا سيما الإدارة الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام.

## خلفيات أحداث الساحل وتداعياتها

تصاعدت في الأسابيع الأخيرة الهجمات التي تشنها مجموعات من فلول النظام السابق ضد قوات الأمن الشام التي تتبع الإدارة السورية الجديدة في مناطق الساحل السوري، وكانت هذه الإدارة، التي توجهت عشية سقوط النظام في تجنب حصول تجاوزات طائفية على نطاق واسع، قد دعت فلول النظام إلى لسوية أوضاعهم وتسليم سلاحهم مباشرة بعد سقوطه. وقد استجاب عشرات الألاف من متمسبي الجيش والأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية التي جرى حلها فعليًا لحظة سقوط النظام، ورميًا



في ختام "مؤتمر الناصر" الذي عقدته الفصائل المسلحة في 29 يناير / كانون الثاني 2025، واختارت خلاله أحمد الشرع رئيساً للنقل للبلاد. وقد شُيخ هؤلاء بطاقات مؤقتة تسمح لهم بحرية التنقل، من دون إغفالهم من الملاحقة القانونية في حال ارتكابهم جرائم. وشملت التسويات أيضاً عدداً من كبار قادة الفصائل، بما في ذلك زعيم الفصائل المسلحة في حلب، أحمد الناصر، الذي تم اعتقاله في 2024.

٧

أجروا التسوية أو تسليم سلاحهم، ولجؤوا إلى الجبال عند دخول إدارة المخابرات العسكرية مناطق الساحل السوري. ويُعتقد أن بعضهم مطلوب في جرائم كبرى ارتكبوها خلال الصراع الذي امتد أكثر من 13 عاماً، ومن ثم فهم لا يملكون خياراً سوى القتال أو مواجهة العدالة.

طلبت خطوة الحل الشامل وغير الانتقائي للجيش، وخطوات التخلص من عشرات آلاف الموظفين في مؤسسات الدولة إجراءات خلافية، ولا سيما أن الإدارة الجديدة ليست قادرة ولا لديها أو لدى الاقتصاد السوري حاليًا مبالغ لاحتمال الضرر الناجم عنها، كما عيرت عن موقفه مقترب عن مؤسسات الدولة عموماً، لا النظام فحسب.

**استثمر المتمردون من قبل النظام السابق في مشاعر الخوف والإقصاء التي تنتشر في أوساط الطائفة العلوية بعد حل الجيش السابق وأجهزته الأمنية، إضافة إلى سياسات التسريح التعسفي التي تبنتها الإدارة الجديدة**

خلال الأسابيع الأولى بعد سقوط النظام، كانت طجمات الفلول ضد السلطات الجديدة تهدف إلى الضغط من أجل التوصل إلى تسوية لمضي إلى إصدار عفو عام، لكن الأمور أخذت منحاً أكثر حدة ونظماً في الأسابيع الأخير، عندما شنت هذه الفلول عملية عسكرية عنيفة شملت فيها آلاف العنصر تحت قيادة ما سُمي بـ "المجلس العسكري لتحرير سوريا"، وهو إطار عسكري أعلن عن تأسيسه العميد غسان دلة، الضابط السابق في جيش النظام، وقال ما يسمى "مليشيا الفيت" الحامية في صفوف الفرقة الرابعة، التي كان يقودها ماهر الأسد، ضابط رأس النظام السابق. وركزت قوات الإدارة الجديدة بهجوم لم يستثن الصليبيين، شمل هجوم الفلول مدن الساحل السوري الكبرى جيباً (اللاذقية وطرطوس وجبلة وبانياس) في محاولة للسيطرة على مراكزها، كما جرت معارك طاحنة في ريف تلك المدن، أسفرت عن سقوط عشرات القتلى في صفوف قوات الأمن العام، معظمهم سقطوا في كمان محكمة. وبسبب خسارة الهجمات وقلة عدد عناصرها اضطرت الحكومة إلى الاستماعة بفصائل معارضة غير منضبطة لصد الهجوم، ارتكب بعضها مجازر طائفية في المناطق والفرق العلوية التي دخلتها. وشارك في ذلك أيضاً بعض الوحدات من قوات الأمن العام في سلوك انتقامي واضح. وأظهرت الصور مشاهد مروعة لقتل عائلات بأكملها، هذا عدا الإذلال على أساس طائفي. وقد بين هذا السلوك وجود فجوة كبيرة بين الخطاب الإعلامي للقيادة في دمشق ولقافة عناصر هيئة تحرير الشام؛ فهؤلاء لم يتحولوا إلى جنود مسؤولين في جيش وطني بمجرد اتخاذ قرار بتسليمهم جيشاً أو قوات الأمن العام، وكان كثير من الصليبيين من محافظات إدلب وحماة وغيرها توجهوا إلى المناطق الساحلية لمساعدة الحكومة في صد الهجوم في عملية تحشد طائفي واضحة، وكانت القسريات الأولى للمسؤولين عُرِجتها بها بوصفها تعبيراً عن وحدة الشعب والدولة. وقد أسفرت هذه المجازر عن سقوط مئات القتلى من الطائفة العلوية، بينهم نساء وأطفال، في حين فرّ الآلاف إلى الجبال أو عبروا الحدود مع لبنان، والحقيقة أن الأعداد الفعلية غير معروفة بعد فقد تجاوز الألف، كما أن وسائل الإعلام منعت من التحرك والتغطية بحرية، وغالبية الفيديوهات التي يعتمد عليها صورها مقاتلو الهيئة بأنفسهم، واستهدف فلول النظام، يدورهم، العائلات على الطرقات العامة بين اللاذقية وإدلب.

ويهدف استمالة الطائفة العلوية، التي كانت تعتمد كلياً على الدولة في الحصول على فرص عمل ومصادر دخل، استثمار المتمردون من قبل النظام السابق في مشاعر الخوف والإقصاء التي تنتشر في أوساط الطائفة العلوية بعد حل الجيش السابق وأجهزته الأمنية، إضافة إلى سياسات التسريح



التعسفي التي تبنتها الإدارة الجديدة في إطار ما عدته مكافحة الفساد والمحسورية وتخفيف الأعباء المالية، مع أن الاعتبارات الطائفية كانت واضحة في عمليات التسريح، إلا أن نجاحهم ظل محدوداً.

### مزالل الطائفية

ليست الطائفية مسألة جديدة أو طارئة أو استثنائية في سورية، وإن التفاعل معها من هذا المنطلق هو عملية إنكار، ولجانب عملية الإنكار القيادات السياسية والإعلامية والثقافية مواهبته خطرها، عرفت سورية تعجر العنف الطائفي في كثير من المنعطفات في تاريخها، ولستأ بصدده مراجعة هذا التاريخ، ولكن الظاهرة اتخذت بعداً خطيراً في مرحلة انتشار الخطاب الشعبي، ووسائل التواصل، والترحيب بالمشاركة الجماهيرية في الخطاب الثوري.

ليست مصادفة أن بدايات الثورة حملت شعارات صادقة مثل "لا للطائفية"، لأن الناشطين أدركوا خطرها وخوف الناس من تفجرها إذا سقط النظام، فقد أدت سنوات طويلة من حكم عائلة الأسد، والطبقة التي تشاركها يوم الحكم من جميع الطوائف، إلى توثيف أوساط وأسماء من المنتمين إلى الطائفة العلوية في أجهزة الدولة، ولا سيما الأجهزة الأمنية بدوافع الولاء. لم يكن غالبية هؤلاء من الحكام، بل من المحكومين. وفي ظل هذه العقود الطويلة من القمع، جرت عملية تدريجية لتحويل السوريين السنة إلى طائفة؛ طائفة الأغلبية المظلومة، لا سيما أن بعضهم كان يعتقد أن الحكام هم العلويون والمحكومون هم المسلمون السنة، مبشراً طويعة نظام الحكم إلى درجة التعمية والتجهيل، ومتجاهلاً الظلم اللاحق بالکرد والدروز والعلويين أنفسهم، ويذكر ذلك بتحويل الشريعة العراقية إلى طائفة مظلومة في ظل ما عدّ حكم الأقلية السنية في العراق (وهو خطاب وجد قبولاً في الغرب أيضاً)، ولشظت في المجتمع السوري قوى سياسية واجتماعية وثقافية من جميع الطوائف والانتماءات، فاوصت هذه التعميمات، ومنها رجال ونساء فضوا عقوداً في سجون الأسد، وفي المقابر، كانت لمة قوى سياسية منظمة تروج الخطاب الطائفي لأغراض التحشيد، فتراجع عنه أحياناً، ثم تعود ولثباته.

مع تحول الثورة إلى انتف المسلح، جرت عمليات قتل على خلفية طائفية قامت بها مليشيات النظام، وكذلك فصائل معارضة. هذه الظاهرة ليست جديدة إذاً، ولكن القوى المؤيدة للثورة غالباً ما تجاهلت الخطاب والممارسة الطائفيين لدى الفصائل المسلحة، ولا سيما الإسلامية التي لم تكن أصلاً خطاب الثورة، خشية تفريق الكلمة وتهديم خدمة غير مباشرة للنظام.

ليست الطائفية مسألة طارئة أو استثنائية في سورية،  
والتعامل معها من هذا المنطلق إنكار يجنب القيادات  
مواجهة خطرها

وبعد انهيار النظام، انتشر شعور أن الحكم انتقل من الأقلية العلوية إلى الأكثرية السنية؛ وهو شعور  
والثالث، غالبية معكرومون حالياً أيضاً مثل بقية الطوائف. صحيح أن الحكام الحاليين سنية في أصولهم  
وعقيدتهم، ولكنهم يشكلون أقلية صمورة عدداً ومذهبياً قواماً بعدد السنة السوريين وتوقعهم الهائل،  
١٤٠٠ ١٣٠٠ ١٢٠٠ ١١٠٠ ١٠٠٠ ٩٠٠ ٨٠٠ ٧٠٠ ٦٠٠ ٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠

١٤٠٠

التمسح الخريم وحقوق المواطنة. وقد ناهى الطائفية وسياسات الهوية عن اصطلاحها بها لفترة قصيرة  
فقط، ثالثاً، يقود هذا الخطاب الضاغط الإدارة الحالية إلى تبني مقاربة "نحن" و"هم" (مضمر) تجاه  
بقية فئات الشعب السوري؛ ما يجعل من الدولة طرفاً اجتماعياً قيل أن تباخر عملية بنائها، بعد أن  
هندست غالبية مؤسساتها، فبدل العلاقة بين المواطن والسلطة ومؤسسات المجتمع المدني  
والسلطة، تصبح المطالبات نوعاً من الصراع. وهذا لا يحل إلا بتسويات من دون عملية اندماج في  
"شعب سوري واحد" (كما في الشعار الشهير)، فلا يبقى منذ سوى تسمية تطلق لتجميع "بالاسم" ما  
هو متفرق في الواقع. ومن الضروري مواجهة هذا الخطر قبل أن يستفحل. ثالثاً، لا يجوز القول إن  
الإدارة لا تعترف بأكثرية وأقلية وتعامل في الوقت ذاته على أنها هي الأكثرية والبقية أقليات. في  
هذه الحالة، تصبح المحاصصة الحل الوحيد؛ فلا يجوز فرض طابع بعينه على الدولة (بصدّه بعضهم  
طامحاً أكثر، مع أنه ليس كذلك)، ثم مطالبة من أصبحوا "الأخريين" بالاندماج في ظله، فإما دولة  
مواطنة وإما محاصصة (مضمر أو معلن)، ومن لا يستطيع القبول بمصطلحات المواطن وأمة  
المواطنين، عليه أن يقلل بالمحاصصة. أخيراً، تعني الطائفية السياسية العنف الكامن، وتعميره  
الرئيس هو الخوف الدائم الذي يعيشه الناس في بعض المناطق؛ لأنهم ليسوا آمنين على حياتهم  
وأموالهم، والذي يمكن أن يخرج من الكمون في أزقة المدن ليلاً، أو في إغارات متبادلة بين قوى  
ناحية، أو يتفجر في صورة مجازر دموية تشكل وصمة عار والدليل على عمق الأزمة أن ثقة من يدافع  
عنها حصل أو يبرزه بعد اكتشاف الحقائق.

## ردات الفعل الدولية

لاقت المجازر الطائفية التي شهدتها منطقة الساحل مرجحة استنكار واسعة عثرت عنها خصوصاً  
القوى الدولية، ففي تغريدة على منصة إكس، قال وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، إن بلاده  
"تدين الإرهابيين الإسلاميين المتطرفين، بمن فيهم الجهاديون الأجانب الذين قتلوا الناس في غرب  
سورية في الأيام الأخيرة، وأن الولايات المتحدة الأميركية تلتف مع الأقليات الدينية والأثنية في  
سورية، بما في ذلك المجتمعات المسيحية والدرزية والعلوية والكردية، وتقدم تعازيها لأمر  
الضحايا، وأنه "يتمتع على السلطات المؤقتة في سورية محاسبة مرتكبي هذه المجازر ضد  
الأقليات". أما روسيا فوصف وزير خارجيتها سيرغي لافروف ما حصل بأنه "الغبار للتلوث غير مقبول  
لصافاً"، وأن روسيا "تستمر بالقلق إزاء كل ما يجري في سورية"، وأنها "تبدل جهوداً مع المجتمع الدولي  
لضمان الأمن لجميع الطوائف والفئات وجعل سورية خالية من التهديدات الإرهابية"، وأنها "تتفاوض  
مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة"، حيث "يجري العمل على صياغة ردود فعل متناسبة"، وقد  
لجأ مئات المدنيين من الطائفة العلوية إلى قاعدة حبيصم العسكرية الروسية في اللاذقية خلال  
الأحداث الطائفية، وفي حين عبرت الصفوف السامي لحقوق الإنسان فولكر تولك عن قلقه الأمم  
المتحدة "لتقارير مقلقة للغاية تحدثت عن مقتل عائلات بكاملها تضم نساء وأطفالاً، فإنه ينبغي إجراء  
تحقيقات سريعة وشفافة وصحيحة في كل الجرائم والانتهاكات الأخرى، ويجب معاقبة المسؤولين  
عنها اتساقاً مع صائير القانون الدولي وقواعده، والمداولة الانتقالية حاجة ملحة"، وعقد مجلس  
الأمن، في 10 مارس، جلسة مغلقة بطلب من روسيا والولايات المتحدة لبحث التطورات الأمنية في  
الساحل السوري، وسط دعوات "لمحاسبة المتورطين والدخول في عملية سياسية تضمن حقوق  
الأقليات". أما الاتحاد الأوروبي فنشر بياناً عثر فيه عن "إدائته الشديدة للهجمات الأخيرة على قوات  
الحكومة المؤقتة في المناطق الساحلية من سورية، والتي نسبتها تقارير إلى عناصر موالية للأردن،  
وجميع أعمال العنف ضد المدنيين". وطالب بضرورة "حماية المدنيين في جميع الظروف مع  
الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي". كما دعا "جميع الجهات الخارجية الفاعلة إلى الاحترام  
الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها"، وأصدرت ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا بيانات  
مماثلة، وألقت أخبار المجازر في الساحل السوري بثقلها على اجتماع دول جوار سورية الذي عقد  
في عتق في 9 مارس، بمشاركة وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء هيئات الأركان ومديري أجهزة

المخاطر في تركيا والأردن، ولبنان، والعراق، وسورية. وأكد الاجتماع أن أمن سورية واستقرارها ركيزة للأمن والاستقرار في المنطقة، ودان "المحاولات التي تستهدف أمن سورية والإرهاب بكل أشكاله، والتملن في مكافحته عسكرياً وأمنياً وفكرياً".

## العملية السياسية

أما إسرائيل، فقد استغلت هذه الأحداث وحاولت الاستفادة منها، إذ اتهم وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس قوات الحكومة السورية بارتكاب "فظائع ضد المدنيين العلويين"، وجدد التأكيد على أن إسرائيل "ستحمي نفسها من أي تهديد قادم من سورية". وأن "الجيش الإسرائيلي سيبقى في المنطقة العازلة وفي مرتفعات جبل الشيخ، وسيواصل حماية مستوطنات الجولان والجليل"، وأنه سيميل على إبقاء جنوبي سورية خاليًا من الأسلحة والتهديدات، متمهّدًا بـ "حماية السكان الدروز في المنطقة، ومن يمشيهم سينفع الثمن"، على حد تعبيره.

### خاتمة

ألحقت أحداث العنف الطائفي التي شهدتها مدن الساحل السوري وآريافه، وأسفرت عن مقتل المئات من المدنيين المزل، أضراراً بالغة بمسار الانتقال السوري الذي بدأ بعد سقوط نظام الأسد وما زالت وجهته غير معروفة؛ فلا إجابة عن سؤال: انتقال إلى ماذا؟ فقد عكست هذه الأحداث الشروخ بين فئات المجتمع السوري وأظهرت عجز الحكومة عن حماية مواطنيها، وهددت كل الجهود التي بذلتها على مدى ثلاثة أشهر منذ سقوط النظام للظهور بمظهر الحكومة المسؤولة والقادرة على تجنب أعمال العنف الطائفي، فهي لم تتعامل مع أصل المشكلة المتمثلة بالطائفية التي تهدد أمنًا راسخًا ومصرحًا به في بعض الأوساط، بل ويتطابق مع دعم الإدارة الجديدة في نظر البعض. لا يجوز تجاهل قضية الطائفية، والمخاطبة الموهومة للأكثرية الطائفية بالأكثرية السياسية أو الحاكمة، ولا بد من مواجهة مسألة المواطنة السورية المتساوية التي تشمل المساواة في الحقوق وفي فرص المشاركة في مؤسسات الدولة، التي تبدو التعميمات جارية فيها على أساس الولاء لا الكفاءة. وقد تكون أحداث الساحل ألحقت ضررًا بالغًا بجهود الحكومة لرفع العقوبات، الأميركية خاصة، حيث تطيح واشنطن بحماية لائقيات شرطًا وليسًا لرفعها، ويمد رفع العقوبات الأميركية ضروريًا للدهوض بالاقتصاد السوري الذي دمرته الحرب، وإعادة الإعمار، ولنجاح الحكومة الجديدة في التعامل مع التحديات المعيشية الصعبة.

ورغم أن الحكومة السورية سارعت إلى احتواء الضرر، إذ اعترفت بوقوع انتهاكات طائفية، وتعمدت بالتحقيق في أحداث الساحل من خلال إنشاء لجنة تحقيق ومحاسبة المسؤولين، فإن استمادة لغة السوريين تتطلب اتخاذ خطوات إضافية مهمة على رأسها إشراك كل فئات المجتمع في العملية السياسية، وتشكيل حكومة تمثيلية بعيدًا عن الإقصاء والاستثناء، وتجريم التحريض الطائفي، بما في ذلك الجاري دون توقف على وسائل التواصل، والتعامل مع كل السوريين باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والدينية والإثنية، والذي لا يجوز أن يبدو حسنة أو مكرمة، والإسراع في إطلاق مسار عدالة انتقالي يكفل معاقبة المجرمين، ويحذ من عمليات الانتقام خارج إطار القانون، ويغطي صفحة النظام السابق وانتهاكاته.

تابعوا أخبار العالم العربي بالحدود عبر NewsNow

### ملاحظات

الأهم المجددة

المرجعية الإقليمية

نقل الأخبار

الطائفية





٢٢

## مقالات أخرى

[سياسة إسرائيل تجاه سورية بعد سقوط نظام الأسد](#)

09 مارس 2025

[الجملة اليسارية على قطر](#)

23 فبراير 2025

[تحديات الإدارة السورية الجديدة](#)

16 فبراير 2025

[خطة ترامب لتجديد سكان قطاع غزة](#)

10 فبراير 2025

[العودة](#)

## الأكثر تفاعلا



إبراهيم غنّون

[سورية في الحاجة الى تصحيح المسار](#)

11 مارس 2025

مصطفى أبو حاتم

[السوري القومي الجديد: بين المبادئ](#)

11 مارس 2025



يحيى الدليمي

[في أعقاب زلزال أحداث السويداء السوري](#)

11 مارس 2025





محمد إلهام  
إدارات الخدمات في الشركة العامة  
16 مارس 2025

...



16 مارس 2025



أحمد سعودي  
إدارة الخدمات في الشركة العامة  
16 مارس 2025



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

اشترك الآن